طهران تدين العقوبات الأميركية الجديدة وتؤكد متابعتها برنامجها الصاروخي

روحاني في رسالة إلى المرشد: الاتفاق النووي ثبّت قدرة إيران الإقليمية والدولية

أشار الرئيس الإيراني حسن روحاني، في رسالة إلى مرشد الجمهورية الإيرانية علي خامنئي، إلى أن الاتفاق النووي ثبت قدرة إيران الإقليمية والدولية، مؤكداً أن بلاده ستفشل محاولات أعدائها استغلال الاتفاق النووي والنفاذ داخل البلاد، في وقت أدانت إيران العقوبات الأميركية الجديدة بسبب برنامجها الباليستي.

وهدد الرئيس الإيراني باتخاذ الإجراءات المناسبة أن أخلّت الأطراف الأخرى بتعهداتها، مشيراً إلى أن إيران ترصد بدقة وواقعية التزام الآخرين ببنود الاتفاق.

وشدد على أن بلاده تعد لاعباً أساسياً وضامناً للسلام والاستقرار الإقليميين، بالاتكال على قدراتها في مختلف المجالات. وأشار روحاني إلى أن عملية التخصيب مستمرة رغم أنها أكثر أقسام البرنامج النووي حساسية كما أن إيران دخلت نادي الدول المنتجة للوقود النووي لافتا إلى أن مفاعل أبحاث آراك الذي يعمل بالماء الثقيل تم تبديله إلى مفاعل أبحاث حديث ومتطور يحظى بمعايير دولية عالية في إطار تعاون دولي. وبين روحاني أن الخطة تمهد الطريق أمام التعاون الدولي مع البرنامج النووي السلمي لإيران في مجال بناء المحطات النووية ومفاعلات الأبحاث وإنتاج الوقود وتحلية المياه وصيانة البيئة.

وأعلن روحاني أن الخطة أسفرت عن إلغاء ستة قرارات دولية لمجلس الأمن الدولي ضد إيران وإلغاء ١٢ قراراً لمجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلغاء جميع أنواع الحظر الاقتصادي والمالي والإفراج عن الأموال المجمدة.

وفي سياق متصل وفي أول جولة أوروبية له بعد رفع العقوبات عن بلاده، يبدأ روحاني الأسبوع المقبل زيارة إلى إيطاليا وفرنسا. وبحسب مصدر دبلوماسي تستمر زيارة روحاني ثلاثة أيام، اثنان منها في إيطاليا سيلتقي خلالهما الرئيس الإيطالي ورئيس الحكومة وشخصيات اقتصادية بارزة في قطاع الأعمال. كما من المقرر أن يلتقي روحاني في الفاتيكان البابا فرنسيس الثاني.

هذا وأدانت إيران أمس العقوبات الأميركية الجديدة بسبب برنامجها الباليستي لكنها في المقابل واصلت مباحثاتها حول تطبيق الاتفاق التاريخي حول النووي.

ووصل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو صباح أمس إلى طهران حيث استقبله الرئيس حسن روحاني بعد الظهر.

الرئيس الإيراني حسن روحاني

وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أعطت السبت الضوء الأخضر لدخول الاتفاق التاريخي الموقع بين إيران والدول الست الكبرى في تموز حيز التنفيذ، مؤكدة أن طهران وفت بالتزاماتها الهادفة إلى ضمان سلمية برنامجها النووي، ما سمح برفع العقوبات الدولية عنها.

وقالت وزارة الخزانة الأميركية في بيان إنها أدرجت خمسة مواطنين إيرانيين وشبكة من الشركات العاملة في الإمارات والصين على القائمة المالية الأميركية السوداء.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية حسين جابر أنصاري: إن العقوبات الجديدة «غير مشروعة لأن برنامج إيران الباليستي غير مصمم حتى تكون له القدرة على حمل رؤوس نووية».

وحذر أنصاري بأن «الجمهورية الإسلامية الإيرانية سوف ترد على هذه الأفعال الدعائية بتسريع برنامجها الباليستي القانوني وزيادة قدراتها الدفاعية». وأكد أنصاري أن سياسة إيران تقضي بعدم «إجراء أي مباحثات مع الولايات المتحدة» خارج الملف النووي.

كما أكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية أن قرار وزارة الخزانة الأميركية بشأن الصواريخ الإيرانية جاء للتغطية على فشلهم وعدائهم لإيران. واعتبرت الخارجية الإيرانية أن الادعاءات الأميركية حول البرنامج الصاروخي تفتقد لأي مشروعية قانونية وأخلاقية.

وقالت الخارجية الإيرانية أن طهران ستواصل الاستفادة من الظروف الجديدة التي أتاحها التوصل إلى الاتفاق النووي، معتبرة أن هيكلية العقوبات انهارت «ولا يمكن إعادة بنائها من جديد».

وأكدت أنه برغم الإجراءات الأميركية التي تدل على إدمان الولايات المتحدة على فرض العقوبات، فإن المجتمع الدولي والمؤسسات الاقتصادية أظهرت رغبتها بالتعاون مع إيران.

من جهته أوضح وزير الدفاع الإيراني حسين دهقان أنه لن يكون للعقوبات الأميركية «أي تأثير على تطوير برنامجنا الباليستي».

وأكد الرئيس الأميركي باراك أوباما أن هذا البرنامج الباليستي يثبت أن «خلافات عميقة» لا تزال قائمة بين واشنطن وطهران رغم الاتفاق النووي الذي أنهى أزمة دولية استمرت ١٢ عاماً. كما أدان الرئيس الأميركي «أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار».

ولم تمنع هذه الانتقادات حصول تقارب بين الدولتين تجسد بتبادل للسجناء شمل ١١ معتقلاً بينهم مراسل صحيفة «واشنطن بوست» جيسون رضائيان المسجون في إيران منذ أكثر من ٥٠٠ يوم.

وبعد وصوله إلى طهران التقى أمانو رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية علي أكبر صالحي. ونقلت وسائل الإعلام عن صالحي قوله في ختام الاجتماع «لقد بحثنا في تعاوننا المقبل في ضوء الأجواء الجديدة وتم تقريباً رسم خريطة طريق».

وقال المتحدث باسم المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية بهروز كمالوندي: إن أمانو «يأتي بدعوة من إيران» موضحاً أن «مدة الاتفاق النووي ثماني سنوات لكننا نريد تقليص هذه الفترة وهذا ممكن بمساعدة الوكالة».

أ ف ب – سانا – الميادين

الخارجية المصرية تنفي وجود وساطة للتصالح مع أنقرة وتستبعد حضور السيسي قمة اسطنبول

القاهرة - فارس رياض الجيرودي

فيما تداولت وسائل إعلام عربية أنباء عن زيارة وفد دبلوماسي وأمني مصري العاصمة التركية أنقرة، لمناقشة الأزمة «المصرية التركية»، بـ«وساطة سعودية»، ولبحث إمكانية المصالحة بين البلدين، نفى المستشار أحمد أبو زيد المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية، ما يتردد من شائعات حول وساطة للتصالح مع تركيا، وأكد أن حجم المشاركة المصرية في القمة الإسلامية القادمة في اسطنبول بتركيا لم يحدد بعد.

وكان مصدر دبلوماسي مصري قد أكد أن مصر تسلمت الأسبوع الماضي بالفعل دعوة رسمية من تركيا لحضور القمة الإسلامية المقرر عقدها في نيسان المقبل باسطنبول، والتي من المقرر أن تنتقل خلالها رئاسة القمة من مصر لتركيا، موضحاً أن تسليم الدعوة تم في القاهرة عبر سفارة تركيا والقائم بالأعمال.

وقال المصدر: إن مستوى تمثيل مصر في القمة سيكون دون المستوى الرئاسي، لافتاً إلى أنه مستبعد أن يحضر الرئيس عبد الفتاح السيسي، مؤكداً في الوقت ذاته أنه لم يتم بحث مستوى التمثيل، وأن ثلاثة الأشهر المتبقية للقمة الإسلامية وقت طويل يمكن خلاله حسم الأمر، متوقعاً أن يكون تمثيل مصر منخفضاً.

وشدد المصدر المصري على أن العلاقات بين مصر وتركيا لم تتجاوز أزمتها الكبيرة مؤخراً، وأن العقدة السياسية مع حكومة أردوغان مازالت قائمة كما هي، نافياً بشكل قاطع أن تكون هناك وساطة سعودية بين القاهرة وأنقرة لتقريب المسافات وعودة ما قُطع بين البلدين بسبب التجاوزات التركية قائلاً: «الوساطة لم تتجاوز الكلام الإعلامي»، وأضاف المصدر: «كيف تتوقع تركيا حضور الرئيس السيسي القمة في ظل ما فعلته الحكومة التركية تجاه مصر»، مشدداً على أن تركيا أقحمت نفسها في الشأن المصري وتجاوزت وهذا لا يمكن إغفاله بسهولة، موضحاً أنه ليس هناك أزمة في تسليم رئاسة القمة وستتم الإجراءات مهما كان مستوى التمثيل.

وأضاف المصدر: إن «القاهرة لا تزال متمسكة بشروطها من أجل تجاوز المشكلة مع حكومة أردوغان، وعلى رأسها حل قضية تهريب أموال مصرية بوساطة عناصر إخوانية إلى تركيا، ووقف الدعم للميليشيات المسلحة في ليبيا، ووقف التحريض على النظام المصري عبر فضائيات إخوانية تبث من الأراضي التركية».

وفي سياق آخر وفي تطور للمواجهة التي تخوضها أجهزة الدولة المصرية مع الجماعات الإرهابية المسلحة، لوحظ اتخاذ الاعتداءات الإرهابية في مصر المنحى الفردي والعشوائي مع اقتراب ذكرى «ثورة ٢٥ يناير»، ما أثار مخاوف من تصاعد تحدٍ ما باتت أجهزة الأمن تطلق عليه مصطلح «الذئاب المنفردة»، في إشارة إلى منفذي الاعتداءات الذين لا تحركهم قيادات منظمة.

حيث شهد الأسبوع الماضي مقتل عقيد في الشرطة المصرية وجندي بهجوم مسلح استهدف سيارتهما على إحدى الطرق الرئيسة في محافظة الجيزة، وتصدت قوات الشرطة لمحاولة استهداف سياح في أحد فنادق الغردقة بهجوم بدائي استخدم خلاله السلاح الأبيض من شخصين قُتل أحدهما وجُرح الآخر.

وقبلها بأيام فجر مجهولون عبوة ناسفة في قطار بين الصعيد والقاهرة قرب مدينة العياط جنوب العاصمة، ما أحدث أضراراً كبيرة في القطار، واكتشفت قوات الحماية المدنية تلغيم قضبان السكة الحديد بعبوات ناسفة عدة قامت بتفكيكها، وأحرق مجهولون مكتباً في محطة قطارات في الإسكندرية شمال البلاد بزجاجات حارقة، وعثرت قوات الأمن على رسالة تهديد إلى جوار قنبلة زرعها مجهولون قرب سيارة شرطي.

ولوحظ أن عمليات العنف التي وقعت أخيراً خارج شمال سيناء اتسمت بطابع بدائي، لكن اللافت تبني الفرع المصري لتنظيم «داعش» الذي ينشط في سيناء أغلبية تلك الهجمات، رغم إصرار الأجهزة الأمنية على وجود معلومات تؤكد ضلوع أفراد من جماعة «الإخوان المسلمين» في بعضها، وخصوصاً الهجوم على فندق في منطقة الأهرام أخيراً.

وتشهد مصر استنفاراً أمنياً قبل حلول ذكرى «الثورة» في ٢٥ الشهر الجاري. واجتمع الرئيس عبد الفتاح السيسي قبل يومين مع مجلس الدفاع الوطني، وتناول النقاش «تأمين البلاد»، وقبلها بأيام اجتمع مع وزير الداخلية اللواء مجدي عبد الغفار وأثنى على «إحباط الشرطة» الهجوم الذي أدى إلى جرح ثلاثة سياح في الغردقة، وطلب مزيداً من الاستنفار الأمني.

الرئيس اليوناني: مهربو البشر يحصلون على مساعدة مسؤولين أتراك لتهريب المهاجرين إلى أوروبا

مقتل ٣ من الشرطة التركية في انفجار قنبلة جنوب شرق تركيا.. والنيابة العامة تبدأ تحقيقاً ضد «كيليتشدار» بتهمة «إهانة» أردوغان

قرب بلدة تقوع جنوب شرق بيت لحم في الضفة الغربية

أعلنت مصادر أمن تركية أمس الإثنين مقتل ثلاثة من عناصر شرطة أردوغان وإصابة أربعة آخرين بجروح في انفجار قنبلة مزروعة على الطريق في إقليم شرناق جنوب شرق تركيا. بينما بدأت النيابة العامة التركية الخاضعة لسيطرة أردوغان تحقيقاً ضد رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كيليتشدار أوغلو بتهمة إهانة أردوغان. يأتي ذلك في حين أكد الرئيس اليوناني بروكوبيس بافوبولوس وجود أدلة تثبت قيام مسؤولين أتراك بمساعدة مهربي البشر على استغلال أزمة المهاجرين وتهريبهم بشكل غير مشروع إلى أوروبا.

ونقلت رويترز عن المصادر قولها إن «الانفجار وقع مساء الأحد في منطقة إيديل بشرناق»، مشيرة إلى أنه في التوقيت نفسه هاجم مسلحون قاعدة لقوات الأمن في المنطقة بالبنادق ولم يسقط قتلى أو جرحى في هذا الهجوم. وشهد العديد من المدن والمحافظات التركية مؤخراً تفجيرات وهجمات أسفرت عن مقتل العشرات في حين تواصل قوات رئيس النظام التركي رجب أردوغان حملتها العسكرية القمعية على محافظات جنوب شرق البلاد بحجة التصدي للإرهاب.

وفي سياق منفصل قال بافوبولوس في حديث مع صحيفة سود دويتشه زايتونغ الألمانية نشر أمس «أخشى بشدة أن يكون مهربو البشر الأتراك يتلقون مساعدة من سلطات الموانئ التركية التي تتصرف كأنها لا تلحظ أي شيء»، مشيراً إلى وجود أدلة على حالات يفترض أن السلطات التركية قدمت فيها المساعدة للمهربين.

وتؤكد عشرات التقارير أن نظام رجب أردوغان يتاجر بالهجرة عبر فتح مكاتب غير رسمية ويتقاضى آلاف الدولارات عن كل شخص يريد الهجرة دون الاهتمام بأن كان سيصل حياً أم لا.

وحول الاتفاق الذي عقده الاتحاد الأوروبي مع النظام التركي ويقضي بمنح تركيا مساعدة بقيمة ٣ مليارات يورو من أجل الحد من تدفق المهاجرين إلى أوروبا قال بافوبولوس إن «تركيا لم تف بالتزاماتها حتى الآن ولا تبذل جهداً كافياً للحد من أعداد المهاجرين الذين يصلون إلى أوروبا».

ويؤكد العديد من التقارير الغربية أن نظام أردوغان يستغل ورقة المهاجرين الإنسانية من أجل الضغط على أوروبا والحصول على مواقف سياسية وأموال منها.

يشار إلى أن القارة الأوروبية شهدت وصول مئات آلاف المهاجرين من بلدان الشرق الأوسط وآسيا عبر البحر المتوسط بسبب انتشار الفوضى والإرهاب في تلك المناطق الأمر الذي تتحمل الدول الأوروبية جزءاً من المسؤولية عنه بسبب دعمها للتنظيمات الإرهابية وتغاضيها عما تقوم به أنظمة حليفة لها مثل تركيا والسعودية وقطر من دعم مالي وعسكري للإرهابيين الذين يقومون بتهجير السكان ونشر الفكر التكفيري.

وفي سياق آخر بدأت النيابة العامة التركية تحقيقاً ضد رئيس حزب الشعب الجمهوري بتهمة إهانة أردوغان ووصفه بالديكتاتور عديم الأخلاق والشرف.

وذكرت صحيفة حرييت أن النائب العام كورشاد كايرال فتح أمس تحقيقاً مع كيليتشدار أوغلو بتهمة إهانة أردوغان مطالباً بسجنه لمدة تتراوح بين سنة و٤ سنوات مشيرة إلى أنه من المتوقع أن ترسل النيابة العامة ملف التحقيق إلى مكتب التحقيق في الجرائم البرلمانية.

وكان كيليتشدار أوغلو وصف أردوغان في كلمة ألقاها أمام المؤتمر العام لحزبه قبل يومين بأنه ديكتاتور عديم الأخلاق والشرف ويدعي التدين وهو بعيد كل البعد عن الدين الذي يعتبر كرامة الإنسان عنصراً مهماً في حياته.

وغرد أحد مستشاري أردوغان وهو بورهان كوزو على موقع «تويتر» متوعداً «سنرى ما إذا كان أردوغان ديكتاتوريا أم لا بعد توقيف كيليتشدار أوغلو من قبل الشرطة وإلا...».

(سانا– أ ف ب– رويترز)

الصليب الأحمر: الهلال الأحمر الفلسطيني لم يرفض معالجة أي إسرائيلي

إصابة فلسطيني برصاص أحد المستوطنين واعتقال ٢٧ بالضفة الغربية

أصيب شاب فلسطيني بجروح خطيرة من جراء إطلاق أحد المستوطنين الإسرائيليين النار عليه قرب بلدة تقوع جنوب شرق بيت لحم في الضفة الغربية. وزعمت وسائل إعلام الاحتلال الإسرائيلي أن الشاب طعن مستوطنة وأصابها بجروح خطيرة قبل إطلاق النار عليه من قبل أحد المستوطنين وأغلقت قوات الاحتلال المنطقة وشرعت بتنفيذ حملة تفتيش.

كما اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فجر أمس ٢٧ فلسطينياً خلال حملة مداهمات واسعة في مختلف أنحاء الضفة الغربية.

وذكرت وكالة «معا» الفلسطينية أن قوات الاحتلال اعتقلت ١٣ فلسطينياً في سلواد واثنين آخرين في خربة المصباح وبيت سوريك برام الله وآخر في حي القصبة بنابلس.

واعتقلت قوات الاحتلال فلسطينيين اثنين في علار وبلعا بطولكرم واثنين آخرين في حارس وكفر الديك بقلقيلية، كما اعتقلت فلسطينياً في مراح رباح جنوب بيت لحم وثلاثة آخرين في الخليل واثنين في يطا وآخر في السموع قرب الخليل.

واختطفت قوة خاصة من قوات الاحتلال الإسرائيلي أسيراً محرراً من مدينة نابلس شمال الضفة الغربية. وكانت قوات الاحتلال اعتقلت أربعة فلسطينيين في القدس المحتلة وبيت لحم.

وفي سياق آخر أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أمس أن تحقيقاً داخلياً كشف أن الهلال الأحمر الفلسطيني لم يرفض معالجة مصابين إسرائيليين اثنين من المستوطنين، قضيا متأثرين بجروحهما.

وادعت مستوطنة في تشرين الثاني الماضي أن مسعفي الهلال الأحمر رفضوا معالجة زوجها وابنها بعد مهاجمتهما قرب مستوطنة في جنوب الضفة الغربية المحتلة. وقتل الرجلان بعد إطلاق النار عليهما في ١٣ تشرين الثاني.

وكانت وسائل الإعلام الإسرائيلية تناقلت القصة ما أدى إلى اتهام للهلال الأحمر الفلسطيني بالفشل في البقاء على الحياد. ودعا سفير إسرائيل في الأمم المتحدة داني دانون الأمين العام للأمم المتحدة بأن كي مون إلى إدانة المنظمة بشكل علني.

وأكدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بيان، أن رفض علاج مريض كان سيمثل «انتهاكا خطيرا لمبادئنا الأساسية».

وقتل الحاخام يعقوب ليتمان وابنه البالغ من العمر ١٨ عاماً بالرصاص في سيارتهما قرب مستوطنة عتنئيل القريبة من مدينة الخليل.

وإثر تحقيق في المسألة، خلصت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أن الفريق لم يتمكن من تقديم المساعدة للمستوطنين لأنهما ماتا بالفعل.

وأكد جاك دي مايو مدير فرع إسرائيل والأراضي الفلسطينية في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في بيان أن «فريقاً طبيا للطوارئ من شخصين تابع للهلال الأحمر الفلسطيني، استجاب لنداء طارئ، وكان أول الواصلين إلى المكان».

وأضاف «لم يكن الناجون بحاجة إلى مساعدة طبية طارئة، وللأسف لم يكن بإمكان فريق الهلال الأحمر فعل شيء لأولئك الذين أصيبوا بالرصاص وقتلوا».

وبحسب البيان، فإن فريق الهلال الأحمر غادر الموقع بعد وصول الخدمات الطبية الإسرائيلية إلى هناك.

(أ ف ب– سانا)

السعودية توقف مشتبهاً في ضلوعه في محاولة إحراق مبنى حكومي في القطيف

أعلنت وزارة الداخلية السعودية أمس الإثنين توقيف شخص يشتبه في ضلوعه في إطلاق نار على الشرطة ومحاولة إحراق مبنى حكومي في المنطقة الشرقية، في أعقاب إعدام رجل الدين «الشيعي» نمر باقر النمر. وكانت الشرطة السعودية أفادت مؤخراً عن توترات في المنطقة الشرقية، في أعقاب إعلان إعدام النمر و٤٦ شخصاً آخرين مدانين بـ«الإرهاب» في الثاني من كانون الثاني.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية أمس عن المتحدث الأمني باسم وزارة الداخلية «بالإشارة إلى المحاولة الإرهابية لإشعال النار في أحد المباني الحكومية بمحافظة القطيف باستخدام قنابل مولوتوف يوم السبت في التاسع من كانون الثاني، تم القبض على أحد المتورطين في هذا الاعتداء الآثم»، من دون أن تكشف المزيد.

وأوضح أن الموقوف «أقر باشتراكه مع أحد الموقوفين وآخرين في إلقاء قنابل المولوتوف على المبنى بقصد إشعال النار وكذلك مشاركته في جرائم إطلاق نار على دوريات أمن، وإحراق حافلة مخصصة لنقل موظفي وعمال إحدى الشركات، وسرقة أموال من صراف آلي». وشهدت محافظة القطيف توتراً بعد إعدام النمر، شملت تظاهرات محدودة تخللها إطلاق هتافات مناهضة للأسرة المالكة.

وكان النمر يعد من أبرز وجوه الاحتجاجات التي اندلعت على حكم الأسرة المالكة في السعودية عام ٢٠١١ في المنطقة الشرقية. وتطورت تلك الاحتجاجات في العامين التاليين إلى أعمال عنف قتل خلالها ٢٤ شخصاً بينهم أربعة شرطيين على الأقل بحسب ناشطين سعوديين. ولا تزال السلطات تتعقب بعض المطلوبين من لائحة تضم ٢٣ اسماً لمتهمين بإثارة اضطرابات في القطيف. وخلال الأعوام الماضية، قتل عدد من المطلوبين في تبادل لإطلاق النار، وتم توقيف آخرين.

(أ ف ب)

IOM International Organization for Migration
OIM Organisation Internationale pour les Migrations
OIM Organización Internacional para las Migraciones

يعلن مكتب المنظمة الدولية للهجرة في دمشق عن طلب استدراج عروض أسعار من أجل شراء تجهيزات ومعدات ومواد أولية لزوم إنشاء ورشة لتصنيع أطراف اصطناعية في مدينة حمص.

للحصول على دفتر الشروط يرجى مراجعة مكتب المنظمة الدولية للهجرة في دمشق من يوم الإثنين 18 كانون الثاني للخميس 21 كانون الثاني 2016 على العنوان التالي :

دمشق، المزة، فيلات شرقية، نزلة جامع الأكرم، شارع مدينة الشباب، مقابل السفارة الأردنية.

للا ستفسار:
هاتف: 00963116121370/75
تحويلة: 112
بريد الكتروني:
iomdamprocurement@iom.int

The International Organization for Migration in Damascus, would like to call for tender for supply and delivery of equipment and raw materials which are indispensable for establishing prosthetic limb workshop in Homs city.

The bidding documents may be collected between Monday 18 Jan and Thursday 21 Jan 2016 from IOM Damascus office at the following address :

Mezzeh – East Villas – Youth City Street, Damascus, Syria.
For more information:
Phone: 00963116121370/75
Ext.: 112
Email: iomdamprocurement@iom.int

أمّا بَعد...

بيروت - رفعت البدوي

دخل الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب حيّز التنفيذ وأقرّت الوكالة الدولية للطاقة النووية بخلو إيران من أي نشاط نووي غير سلمي معلنةً عن إطلاق الضوء الأخضر للبدء بتنفيذ الاتفاق بين إيران والغرب وتم الكشف عن بنود الاتفاق وكيفية تنفيذه والالتزام به.

فور الإعلان عن البدء بتنفيذ بنود الاتفاق بادر الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى الإعلان عن إلغاء العقوبات التي كانت مفروضة على إيران منذ عقود وأردف قائلاً: لقد أعطيت أوامري للخزينة الأميركية بمباشرة الإفراج عن ٣٠ مليار دولار أميركي والسماح بتحويلها وعودتها إلى الخزينة الإيرانية.

يذكر أن ما يقارب ١٠٠ مليار دولار كانت الولايات المتحدة تحتجزها في خزينتها منذ فرض العقوبات على إيران.

الرئيس الأميركي أيضاً سمح للشركات الأميركية بإبرام عقودٍ تجارية والتعامل مع إيران.

عربياً تراوحت المواقف بين مؤيد ومتحفظ وسرعان ما أصيبت الأسواق والبورصات العربية لاسيما الخليجية منها بالهبوط المخيف فور الإعلان عن رفع العقوبات والإفراج عن مليارات إيران.

العدو الإسرائيلي أصيب بالهلع والهستيريا ما دفع حكومة العدو وعلى لسان رئيسها نتنياهو للإعلان عن أن إسرائيل لن تسمح لإيران بحيازة السلاح النووي في إشارة إلى أن المسموح به لإسرائيل غير قابل للسماح به لغير إسرائيل.

أوروبياً فإن فرنسا التي كانت العقبة الكبرى بوجه انجاز الاتفاق الإيراني مع الغرب أصبحت اليوم من أكثر الدول الداعمة لتنفيذ الاتفاق الإيراني الغربي والسبب هو وعد إيراني بإبرام صفقه مع شركة الإيرباص تحصل بموجبها إيران على أكثر من ١١٠ من طائرات الإيرباص بهدف تحديث أسطولها الجوي.

إذاً، وبعد عقود من الزمن كانت خلالها إيران ترزح تحت عقوبات ظالمة، وإطلاقَ الأحكام الجائرة بحقها، وشيطنتها وإبرازها بأنها راعية الإرهاب، وأنها العقدة الكأداء بوجه السلام في المنطقة ها هي الخارجية الروسية وعلى لسان وزير الخارجية الروسي يقول إن البدء بتنفيذ الاتفاق الإيراني النووي مع الغرب سيعزز السلام في الشرق الأوسط ولا ننسى تصريح وزير خارجية المملكة العربية السعودية عادل الجبير في فيينا الذي يصب في الاتجاه نفسه عندما قال: نعتقد أن الاتفاق النووي الإيراني سيسهم في تعزيز الأمن في المنطقة..

ها هي الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد دخلت النادي النووي وأصبحت دولة نووية سلمية بامتياز، كما أثمرت جهودها الدبلوماسية المرنة بالدفاع عن حقها في التطور والتقدم في مجال البحث العلمي والتكنولوجي على الرغم من المعوقات الهائلة التي استعملت ضدها، إلا أن إيران لم تستسلم وأكملت في مسيرة العلم والتقدم، وفرضت على المجتمع الدولي احترامها كدولة نتيجة اتباع سياسة الندية مع الغرب والوفاء بوعودها والتزامها بالاتفاقات المبرمة مع الغرب ومن دون تقديم أي تنازلات مجانية.

أما بعد:

إن السؤال الذي يطرح نفسه وبقوة لإستكشاف مرحلة ما بعد البدء بتنفيذ الاتفاق النووي هو، ما الذي تغير؟

باختصار شديد نجد الجواب على هذا السؤال بكلمات معدودات..

إنها لعبة المصالح الإستراتيجية...

مما لا شك فيه فإن إيران دخلت مرحلة جديدة في علاقاتها مع المجتمع الدولي خصوصاً بعد رفع العقوبات عنها والسماح للشركات الأجنبية بإبرام صفقات تجارية لتنمية السوق الإيرانية الواعدة وفي شتى المجالات ما يفرض على إيران نمطاً جديداً بالتعاطي مع تلك الدول الراغبة بغزو السوق الإيرانية بمزيد من الانفتاح والليونة، صحيح أن الغرب ومن خلال فتح الأسواق الإيرانية سيحقق الصفقات المربحة، لكن هل الأرباح التجارية وحدها هي الهدف الذي يصبو إليه الغرب؟

إننا نرى أن لعبة المصالح الإستراتيجية هي أبعد من ذلك بكثير حيث إن للغرب مآرب أخرى وفي مقدمتها اختراق المجتمع الإيراني عبر انفتاح الأسواق والتبادل التجاري وجعله أكثر ليونة وميلاً للتعاطي مع الغرب ومؤيداً للحلول السلمية الهادفة لتحقيق مصالح أميركا والغرب وبالطبع إسرائيل، وبذلك يكون الغرب عموماً وأميركا على وجه الخصوص قد حققت بالسلم والانفتاح ما عجزت عن تحقيقه عبر سياسة العقوبات وتشويه صورة إيران أمام العالم بعد أن باءت كل الوسائل والطرق لاختراق المجتمع الإيراني بالفشل بفضل تماسك الشعب الإيراني خلف قيادته ودعمه لقرارات القيادة الإيرانية الداعية لمناصرة الشعب الفلسطيني وقضيته المحقة بالتحرر من الاحتلال الصهيوني ومواجهة أميركا والوقوف بوجه أطماع الغرب بثروات المنطقة.

إننا ومن منطلق الحرص على المكتسبات والإنجازات التي حققتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية على الصعيدين الدبلوماسي والتقدم التكنولوجي ندعو للحرص والتنبه من نيات الغرب المغرضة التي ما فتئت بحياكة وتنفيذ المؤامرات ضد دول وشعوب المنطقة كما نشهد في كل من سورية والعراق واليمن وليبيا وضد كل من يقف إلى جانب القضية الفلسطينية ومناصرة ودعم الشعب الفلسطيني بانتفاضته ضد الاحتلال الإسرائيلي وممانع لأي تسويات مذلة مع الكيان الصهيوني وبالطبع فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية وسورية في طليعة تلك الدول الممانعة.

إننا نرى أن البدء بتنفيذ الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب ليس نهاية المطاف بل إن التنفيذ هو إسدال الستار على مرحلة معينه من تعاطي المجتمع الدولي مع إيران تمهيداً للبدء بمرحلة جديدة يكون عنوانها اتباع سياسة الترغيب والترهيب مع إيران بالانفتاح تارة وبفرض عقوبات جديدة ضد إيران تارة أخرى وذلك من خلال ملفات عدة منها ملف حقوق الإنسان وحرية التعبير والرقابة على المصارف أو اتهام إيران بالإخلال بتنفيذ الاتفاق النووي بحد ذاته

التلويح مجدداً من قبل الخزانة الأميركية بفرض عقوبات جديدة على إيران بتهمة العمل على برنامج لتطوير الصواريخ الباليستية البعيدة المدى لهو دليل واضح بأن النيات الغربية المبيتة ضد إيران لم تزل سيئة وكل تلك الملفات من المتوقع أن ترفع بوجه إيران عند اللزوم.